تحليل تطور النفقات الحاكمة في الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020

Analyzing the evolution of ruling expenses in Iraq's annual public budgets for the period 2006- 2020

أ.م.د. محمد سلمان محمد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين – اربيل

mohamed.mohamed@su.edu.krd

تاريخ استلام البحث 2021/10/2	تاريخ قبول النشر 2021/11/21	تاريخ النشر 2021/12/22

المستخلص

اثار البحث النفقات الحاكمة الواردة في الموازنات العامة السنوية للعراق ومشكلة عدم استقرارها خلال مدة البحث "2006– 2020". واعتمد فرضية مفادها: ان تطور النفقات الحاكمة خلال مدة البحث لم يكن مستقراً من حيث القيمة والنسبة والمكونات ولم يواكب التطور في النفقات العامة والنفقات الجارية والحاجات الفعلية للمجتمع العراقي. كما توصل البحث إلى بعض الاستنتاجات أهمها تذبذب مكونات النفقات العامة خلال مدة البحث، إذ كانت تتألف من 10 مكونات انفاقية في سنة 2006، في حين كانت 8 مكونات انفاقية مختلفة وذلك في عامي 2012 و2013، و7 مكونات انفاقية مختلفة للسنوات 2007– 2011 و2015– 2016 و2020، و6 مكونات مختلفة في سنتي 2018– 2019 و5 مكونات في سنة 2017. وقدم بعض الاقتراحات من بينها إعادة النظر في النفقات الحاكمة بشكل عام، ومحاولة تقليص مكوناتها واقيامها عدا البطاقة التموينية والأدوية ودعم المزارعين.

***الكلمات المفتاحية** : الموازنة العامة، الإيرادات والنفقات العامة، النفقات الحاكمة، مكونات النفقات الحاكمة*

Abstract

The research raised the AL-Hakima (Ruling or governing) expenditures in the context of the Iraqi annual public budget during the research period "2006- 2020". And adopted the hypothesis that: the evolution of these expenditures during the research period was not stable and did not keep pace with the development in public and current expenditures and the society needs. The research reached some conclusions, the most important of which is the fluctuation of the components of public expenditures during the research period, as it consisted of 10 expenditure components in the year 2006, While there were 8 different spending components in 2012 and 2013, 7 different spending components for the years 2007-2011, 2015-2016 and 2020, 6 different components in the years 2018-2019 and 5 components in 2017. Some suggestions (Recommendations)were made, including a review of the governing expenditures in general, and trying to reduce its components and figures, except for the ration card, medicines, and support for farmers.

***Keywords** : ruling expenses , Iraq , public budgets*

المقدمة

يقوم العراق كغيره من دول العالم بالأعباء المالية المترتبة على مشاركته في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بما يعزز استقرارهما فضلاً عن الاستقرار العام من جهة، والقيام بتهيئة المناخ العام للتنمية الاقتصادية والوصول الى نمو اقتصادي مستهدف بما يضمن تحسين المستوى الخدمي والمعاشي للمواطنين ومحاولة الحد من تفاقم البطالة والتضخم في الاقتصاد، بعبارة أخرى ان النفقات العامة تمثل اداةً فاعلةً لتوجيه الاقتصاد العراقي من جهة أخرى. من بين النفقات التي تقوم بها الحكومة العراقية هي النفقات الحاكمة (تمثل جزءً من النفقات الجارية) التي تمس معظم المواطنين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وادارياً سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال أهمية موضوع النفقات الحاكمة وتطورها ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006– 2020، وعلاقتها بأفراد المجتمع وبالبرامج المستهدفة.

مشكلة البحث: عدم استقرار النفقات الحاكمة (من حيث القيمة والنسبة والمكونات) الواردة في الموازنات العامة السنوية للعراق خلال مدة البحث.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في: ان تطور النفقات الحاكمة والواردة في الموازنات العامة السنوية للعراق خلال

مدة البحث لم يكن مستقراً من حيث القيمة والنسبة والمكونات ولم يواكب التطور في النفقات العامة والنفقات الجارية والحاجات الفعلية للمجتمع العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

1. تحليل تطور النفقات الحاكمة الواردة في الموازنة العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006– 2020.
2. طرح بعض المقترحات التي تساهم في إمكانية تعظيم الاستفادة من هذه النفقات، وتعظيم دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام وللقطاعات المستفيدة بشكل خاص خلال مدة البحث.

منهجية البحث: يعتمد البحث في تحقيق فرضيته والوصول الى أهدافه أسلوب التحليل الوصفي واستخدام النسب في التحليل.

نطاق البحث: يعتمد البحث النطاقين الآتيين:

- النطاق المكاني (الجغرافي): جمهورية العراق الاتحادي.
- النطاق الزماني: النفقات الحاكمة الواردة ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006– 2020.

هيكلية البحث: لكي يمكن تحقيق اهداف البحث فقد قسم الى المحاور الاتية: الأول: الإطار النظري للنفقات العامة (تقسيماتها بما فيها التحويلية والحاكمة) والموازنة العامة، والثاني: خصص للبحث في تطور الموازنات السنوية العامة للعراق خلال المدة 2006– 2020، وقد خصص المحور الثالث للبحث في تطور النفقات الحاكمة للمدة 2006– 2020، كما اشتمل البحث على مجموعة من الاستنتاجات وقدم بعض المقترحات.

الدراسات السابقة: تناولت العديد من البحوث والدراسات موضوع النفقات العامة وما يتعلق بها من تطور ونمو وهيكلية او تقسيماتها واثارها واستخدامها كأداة للسياسة المالية، وغيرها ما يتعلق بالنفقات العامة، والتي يمكن طرح بعضاً منها حسب التسلسل الزمني من الاقدم الى الاحدث بالشكل الاتي:

1. دراسة العركوب، هاشم محمد والطائي، عدي سالم علي، 2006، بعنوان: الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية لبلدان عربية مختارة للمدة 1980– 2002. تقدم هذه الدراسة توضيحاً واسعاً لمفهوم النفقات التحويلية واشكالها

وعلاقتها بسياسات التكييف الهيكلي، فضلاً عن الغرض الأساس من قيام الدولة بهذه النفقات. كما درست حجم وتطور بنود هذه النفقات في 9 دول هي (الأردن، عمان، اليمن، البحرين، الكويت، مصر، تونس، المغرب، والعراق) للمدة 1980– 2002 مقسمة الى 5 فترات. وتوصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات التي تحقق فرضياتها ومنها: ان برامج الدعم التي تقدمها الدولة تزداد بمرور الوقت، وتنخفض عند تطبيق برامج التخصيص، وكذلك الى: ان لمدفوعات الفائدة دوراً في زيادة النفقات التحويلية في البلدان غير النفطية، كما قدمت بعض المقترحات.

2. بحث: آل زيارة، كمال عبد حامد، 2014، بعنوان: تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق. تألف البحث من 5 مباحث خصصت للأساس النظري لظاهرة زيادة النفقات العامة، ومسببات تلك الزيادة في العراق، وتتبع مسيرة النفقات العامة وتغيراتها ومقارنتها بالمتغيرات الاقتصادية، وهيكلية الانفاق العام العراقي، كما عرض في المبحث الخامس الاستنتاجات وقدم بعض التوصيات، منها ضرورة تكثيف مساعي الدولة لضبط الانفاق وترشيده، وكذلك: على صانعي القرار وضع برنامج مستقبلي يتم من خلاله إيجاد البدائل الواقعية لأجل الاستغناء عن البطاقة التموينية، وغيرها.
3. بحث: جاسم، محمد علي وعبد، كاظم جابر، 2015، بعنوان: النفقات التحويلية العامة ودورها في إعادة توزيع الدخل مع الإشارة الى تجارب منتخبة. بحث خلاله موضوع النفقات العامة (المفهوم والتعريف والتقسيمات المختلفة لها) كما بحث في أثر النفقات التحويلية في حسابات الناتج الاجتماعي القومي، وكذلك أهمية عملية توزيع الدخول والأساليب العلمية المعتمدة لقياس هذا التوزيع، وعرض ثلاثة تجارب (كل من إيران والجزائر والعراق)، كما عرض بعض الاستنتاجات وقدم بعض المقترحات من بينها: تبين من خلال بيانات المسح الشامل للجهاز المركزي للإحصاء ضعف اداء مؤسسة الشهداء في جانب الرعاية الصحية والسكن والجانب العملي مقارنة بعدد ذوي الشهداء المستحقين لهذه الرعاية.
4. بحث: احمد، محسن ابراهيم، 2019، بعنوان: تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003–2017). تطرق البحث الى تطور النفقات العامة خلال مدة البحث من حيث حجم النمو والهيكلية، بما فيها النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، كما أشار الى مسببات تطور نموها وهيكليتهما نظرياً وواقعياً، كما عرض البحث بعض الاستنتاجات وقدم بعض المقترحات من بينها: محاولة تصحيح هيكل الموازنة العامة في العراق، بتخفيض النفقات الجارية عن طريق ترشيد النفقات غير الضرورية، واعتماد مبدأ الكلفة/ العائد عند تخصيص الموارد المالية. والعمل على رفع وزيادة حجم النفقات الاستثمارية وبما يسهم في إعادة بناء البنية التحتية اللازمة لتطوير وتنويع القاعدة الانتاجية للبلد، وتوفير فرص العمل.

اما ما يميز هذا البحث عن الدراسات الاخرى هو:

- التركيز على عرض وتحليل تطور النفقات الحاكمة إزاء كل موازنة عامة سنوية خلال مدة البحث، وفق ما جاء في قوانين الموازنات العامة السنوية للعراق المنشورة معظمها في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية).
- افتقاد الدراسات والبحوث العلمية والأكاديمية فيما يخص النفقات الحاكمة (بشكل شامل ولكل مكوناتها) سواء خلال مدة البحث او قبلها، لذلك يعد هذا البحث هو الأول (رائداً) في هذا المجال.

المحور الأول: الإطار النظري للنفقات العامة والنفقات الحاكمة والموازنة العامة

يهتم هذا القسم من البحث بالخوض فيما تشتمله الادبيات العلمية عن النفقات العامة والموازنة العامة، وبما يخدم الوصول الى مفهوم وتعريف للنفقات الحاكمة والموازنة العامة، وسيتم عرض مختصر لما اشتملته تلك الادبيات بقدر حاجة البحث وبما يعزز إعطاء صورة واضحة عن هذين الموضوعين، وبالشكل الآتي:

اولاً: مفهوم النفقات العامة والحاكمة والموازنة العامة

تطورت المالية العامة بتطور المجتمعات وبتطور علم الاقتصاد، ومعها تحول دور الدولة من كونها دولة حارسة الى دولة متدخلة ومنتجة، وعلى وفق ذلك تطورت الموازنات العامة، وكذلك تطلب ان تقوم الحكومات بالمزيد من الانفاق العام باختلاف اشكاله واحجامه في مختلف المجالات (الاستهلاكية، الاستثمارية وغيرها).

تمثل كل من الإيرادات والمصروفات العنصر الرئيس الذي يعكس قوة أو هشاشة الاقتصاد، لذلك يجب تصنيفها وفق النمط الذي يعكس الصورة الفعلية للاقتصاد ومقدراته (وزارة المالية السعودية، 2017، 3).

ولكي تكون النفقة نفقة عامة بمعناها في نطاق الفكر المالي لابد أن تكون من ضمن النفقات المدرجة في أبواب الموازنة العامة للدولة ومصروفة على وفق قانون تلك الموازنة من الناحيتين العضوية والوظيفية (المعيارين القانوني "الشكلي" والوظيفي "الموضوعي"). أجمع الفقه المالي بخاصة بعد ازمة عام 2008 على أن النفقات العامة أداة مطلقة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، حتى السياسة في البلاد تتدخل عن طريقها الدولة لتحقيق جميع هذه الأهداف بالتعاون مع بقية الأدوات من إيرادات عامة وموازنة عامة، أي أضحت نفقة ايجابية تهدف إلى تحقيق آثار مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية (السعدوني، 2020، 6- 9).

يمكن تعريف النفقة العامة كونها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام" (المهايني، 2013، 16). او أنها "مبلغ نقدي يصدر عن الذمة المالية للدولة يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام" (العامري والحلو، 2020، 25). كما تعرف كونها: "مبلغ نقدي يخرج من ذمة الدولة أو أحد المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق نفع عام" (العلويط، دون تاريخ، انترنت). كما تعرف كونها "ما يقرر المشرع تخصيصه من النقود للصرف على مجالات محددة إذا ما تحقق أحد مصادر الالتزام به" (السعدوني، 2020، 4). او انها: عبارة عن مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (سليمان واللوزي، 2000، 89) و(احمد، 2019، 118).

اما من منظور إعداد الموازنة وتخصيص الموارد فيمكن تعريف النفقات العامة بأنها: "**عبارة عن سيولة نقدية يتم اعتمادها سنوياً لكل جهة حكومية**"، أي أنها تمثل مبالغ الاعتمادات المالية السنوية المخصصة من قبل الدولة – عن طريق وزارة المالية– لمختلف أجهزة الدولة وبرامجها. أما إذا نظرنا إليها من منظور دليل إحصاءات مالية الحكومة فإنها: "**عبارة عن انخفاض صافي القيمة نتيجة المعاملات**"، وبذلك فإن النفقة العامة تؤدي إلى انخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات (وزارة المالية السعودية، 2017، 8).

اما النفقات التحويلية: فيقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل (المهايني، 2013، 19).

أي ان هذه **النفقات التحويلية** لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل بشكل خدمات او سلع كما انها لا تؤدي الى زيادة الدخل القومي، **إذ تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تمتلك دخولاً**

كبيرة الى أخرى محدودة الدخل، فالدولة تهدف من خلال هذا النوع من الخدمات لإعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ الأموال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها (كالمساعدات الاجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي، تعويضات البطالة، المساعدات والإعانات الخيرية والثقافية وغيرها) (العامري والحلو، 2020، 31). مما يعني ان الدولة تقوم بها "دون انتظار مقابل" لتحسين احوال المعيشة مثل اعادة توزيع الدخل على الفقراء في شكل اعانات اجتماعية كإعانات الفقر والشيخوخة.

وتستخدم الحكومات الدعم كي تقلل من تكلفة السلع والخدمات الضرورية للمواطن، وكذلك لكي تدعم مجموعات معينة من المواطنين أو الصناعات، إذ يقدم الدعم للمستهلكين أو للمنتجين. ويساعد تقديم الدعم للمنتجين على تقليل كلفة الإنتاج، وبالتالي يتم البيع للمستهلك بسعر أقل (مرصد الموازنة العامة وحقوق الانسان، 2014، 40). أي ان الاعانات المالية هي تحويلات جارية تدفعها وحدات حكومية الى مشروعات اما على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية او على أساس كميات او قيم السلع او الخدمات التي تقوم تلك المشروعات بإنتاجها او بيعها او استيرادها. وتدرج ضمنها التحويلات الى الشركات العامة وغيرها من المشروعات لتعويضها عن خسائر التشغيل، في حين ان المنافع الاجتماعية هي تحويلات جارية الى الاسر لتلبية الاحتياجات الناشئة عن احداث مثل المرض او البطالة او التقاعد او الإسكان او ظروف اسرية، وقد تؤدى تلك المنافع نقداً او عيناً (مصر، دليل تصنيف الموازنة العامة 2001، 2016، 25– 26: انترنت). وان كان الدعم هو أموال أو مدخلات إنتاج قليلة التكلفة تقدمها الحكومة لمنتجي سلعة أو خدمة معينة، فإن "المنح" وهي التحويلات –جارية أو رأسمالية– التي تقدمها جهات حكومية لجهات أخرى قد تكون حكومية أو غير حكومية وليس للمنتجين (احمد وعادل وعلي وزهدي، 2012، 39)[1].

ازدادت أهمية النفقات العامة كونها الاداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق اهدافها النهائية التي تسعى اليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها (وزارة المالية، 2017، 8)، بعبارة اخرى انها تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها (وزارة التخطيط، 2020، 38).

فالنفقات العامة بدورها تصنف بحسب الأغراض التي تخدمها والتي قد تكون في شكل مكافآت وتعويضات للعاملين أو في شكل استخدام للسلع واستهلاك لرأس المال أو في شكل خدمات الدين العام أو في شكل مصروفات متنوعة أخرى مثل الإعانات والتحويلات وغيرها (وزارة المالية السعودية، 2017، 3). والتي هي عبارة عن أعباء تتحملها الدولة في إطار تأدية وظائفها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والدولية وغيرها. بل هي التي تبرر غرض وجود الدولة في نظر المواطن. وإدارة هذه النفقات بشكل كفء هو الذي يضمن استمرارية الدولة ويوفر الركائز الأساسية لتنافسية الاقتصاد (وزارة المالية السعودية، 2017، 8).

وان الأنفاق الجاري (التشغيلي) والذي يتمثل بالإنفاق المستمر الذي من خلاله يمكن للحكومة تسيير اعمالها أو ادارتها للمرافق العامة ويشمل مصروفات الحكومة على السلع والخدمات للأغراض الاستهلاكية، إذ تسعى الحكومة

[1] للمزيد عن الحماية الاجتماعية والمنح والدعم والمعونات والمنافع الاجتماعية يرجى التفضل بالرجوع الى: 1. المملكة العربية السعودية، 2017، وزارة المالية، دورة الإيرادات والمصروفات- المادة العلمية الشاملة، الطبعة 1، إحصاءات مالية الدولة، الرياض، الصفحات 57 و60-61. الرابط:
https://www.mof.gov.sa/GFS/Documents/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA%20-%20%D8%A7%D9%84%D9%85% D8%A7% D8% AF% D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9%20.pdf

2. احمد، اسراء وعادل، اسراء، وعلي، رامي وزهدي، يوسف، مارس 2012، دليل الموازنة المصرية، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 39- 44. انترنت- الرابط: http://www.amdarwish.com/Publications/EgyptianBudget%20Manual%20AD.pdf

من خلال هذا الأنفاق إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من اجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للبلد محققة بذلك زيادة دخلها القومي، ويكون على نوعين هما (وزارة التخطيط، الادوات المالية في العراق، د. ت، 6: انترنت):

الأول: يتمثل بالأنفاق على الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، وشراء ما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات، وتشمل الرواتب والأجور التي تدفعها للعاملين لديها ومشترياتها من السلع والخدمات من القطاع العائلي والعالم الخارجي.

الثاني: يشمل الأنفاق التحويلي والذي يكون على شكل اعانات اقتصادية مقدمة لدعم شرائح اجتماعية معينة او دعم للمشروعات الاقتصادية.

وبالنظر لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات الحكومية فإنها تتحمل أعباء أخرى غير تعويضات موظفيها ومكافآتهم واستخدام السلع والخدمات واستهلاك رأس المال الثابت وتمويله، إذا تتحمل أيضا نفقات الإعانات التي تقدم لفئات اجتماعية معينة والمنح والمنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى (وزارة المالية السعودية، 2017، 57).

بذلك فإن الحماية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة واسعة من البرامج والأدوات المرتبطة والمقدمة من القطاع العام أو القطاع الخاص بهدف توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. وقد ارتبطت الحماية الاجتماعية تاريخياً بمجموعة من الإجراءات التي انتهجتها الدول المتقدمة من أجل حماية أفرادها من الوقوع في دائرة الفقر والحرمان. وتشتمل هذه الإجراءات عادة على قوانين العمل، وحماية العمال، والإعانات والمنح والتعويضات للعاملين والعاطلين عن العمل. غير إن التوجه الجديد الذي فرضته الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن عمليات الإصلاح الاقتصادي والتكييفات التي أجرتها الدول النامية في اقتصاداتها ان توسع مفهوم الحماية الاجتماعية بما يتجاوز مفهومي الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009، 6- 7).

فمن كُتّاب المالية من يقسم النفقات العامة الى نفقات حقيقية (غير ناقلة) ونفقات تحويلية (ناقلة)، والنفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تؤدي الى خلق سلع وخدمات وتكون منتجة حيث انها تحدث زيادة في الدخل القومي، اما النفقات التحويلية فتعد غير منتجة مثالها الاعانات بأشكالها المختلفة وفوائد واقساط الدين العام، ومن الكتاب من يعدها منتجة لأنها تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمنشآت القائمة. وهذا يعني ان النفقات (الناقلة) تنتج اثارها المباشرة على الانتاج القومي من خلال رفع الطلب الفعال، مما يؤدي الى حث المنشآت الانتاجية على زيادة الانتاج (جاسم وعبد، 2015، 337).

ثانياً: **مفهوم الموازنة العامة**

تعد الموازنة العامة مرآة الحكم في الفلسفة المالية والتوجهات الاقتصادية والعوائد الضريبية والخيارات الاجتماعية والتربوية والصحية للحكومة (وزارة المالية، 2010، 24 و28)، أي انها المحور الذي تدور حولهُ أعمال الدولة ونشاطاتها في المجالات جميعها على اختلاف أنواعها (الدعمي، 2018، 22). إذ انها خطة لفترة مالية قادمة تستخدم في تنفيذ أولويات الدولة الاقتصادية في الاجلين القصير والطويل، إذ تبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية (الانباري، 2016، 18- 20).

تتعدد تعريفات الموازنة العامة للدولة، نورد بعضاً منها، كونها: خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة وسيتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية (العامري والحلو، ط2، 2020، 116). او انها: خطة يعبر عنها بشروط نقدية بحيث تكون كافية لتغطية مدة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة مقسمة إلى أشهر (الدعمي، 2018، 22). وتعرف بأنها: وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وايرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه (البصام والشريدة، 2013، 7). كما تعرف كونها: وثيقة رسمية تظهر الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة رقمية وضمن أمد زمني معين (الجميل، 2008، 23). او انها: مرآة عاكسة لسياسة الدولة واداة هامة لتنفيذ اختياراتها وتتضمن تقديرات الانفاق والايرادات العامة لسنة قادمة والتي تحتاج الى إجازة وموافقة اعلى سلطة تشريعية لصدورها بقانون ملزم للسلطة التنفيذية (سالم، 2012، 246). اما القانون العراقي فقد عرفها كونها: خطة مالية تعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات، تتضمن جداول تخطيطية لتخمين الايرادات وتقدير النفقات بشقيها الجارية والاستثمارية لسنة مالية واحدة (قانون الإدارة المالية، 2019، 1). مما تقدم يتبين ان الموازنة العامة هي **توقع واجازة** لنفقات وايرادات الدولة عن مدة مقبلة غالباً ما تكون سنة.

المحور الثاني: تطور الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006- 2020

اعتمد العراق منذ عام 2005 موازنات عامة سنوية متزايدة الحجم لأسباب مختلفة منها اقتصادية وسياسية ومالية، وبسبب اعتماد تمويلها على الإيرادات النفطية. يمكن بيان تطور الموازنات العامة السنوية للعراق (الإيرادات العامة والنفقات العامة) لمدة البحث (2006- 2020) حسب ما مدرج في الجدول (1).

الجدول (1) الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة	45392.30	42064.53	80476.11	50408.22	61735.31
النفقات العامة	50963.16	51727.47	86683.84	69165.52	84657.47
السنة	2011	2012	2013	*2014*	2015
الإيرادات العامة	80934.79	102326.90	119296.66	*139640.63*	94048.36
النفقات العامة	96662.77	117122.93	138424.61	*163416.52*	119462.43
السنة	2016	2017	2018	2019	*2020
الإيرادات العامة	81700.80	82069.67	91643.67	105569.69	*67425.22*
النفقات العامة	105895.72	107089.52	104158.18	133107.62	*148606.81*

المصدر: 1. جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، اعداد متفرقة للسنوات 2006- 2020، بغداد. 2. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموقع الرسمي الالكتروني للوزارة، انترنت.

يلاحظ من الجدول (1):

أ. تزايد الانفاق العام سنة بعد اخرى، وقد تكون العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية (داعش) الى جانب استمرار القيام بالأنفاق الجاري والاستثماري السبب وراء هذا الحجم الكبير من الانفاق.

ب. ان الموازنات العامة اعدت بعجز مقدّر (العجز المخطط) لكن بأحجام ونسب مختلفة، والذي لا بد ان يغطى في الغالب عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي ومن المبالغ المدورة ومن الوفرة المتحققة من ارتفاع سعر النفط المصدر او زيادة حجم التصدير وغيرها من الوسائل المتاحة.

كما يمكن الإشارة الى ان حجم النفقات التحويلية في العراق اتسع بعد عام 2003 نتيجة لمتطلبات العدالة الاقتصادية، حيث تم عن طريق التشريعات البرلمانية تأسيس عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات (كوزارة حقوق الانسان ووزارة الهجرة والمهجرين وهيئة المساءلة والعدالة ومؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين) بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي. وتخضع هذه النفقات الى عوامل خارج نطاق التحميل الاقتصادي مثل **العوامل السياسية والأيدلوجية** والتي تتصل بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتستخدم الحكومة سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها على الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية او عن طريق النفقات العامة (جاسم وعبد، 2015، 1).

ووردت **النفقات الحاكمة** في الموازنات العراقية والتي يمكن وصفها بأنها التكاليف التي **لا يمكن للحكومة تجاهلها او تفاديها كونها تمثل التزامات الدولة الحتمية تجاه مواطنيها في تقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية يجري تغطيتها من الموازنة العامة** (حمزة، 2015، 8). إذ تقوم الحكومة بالنفقات الحاكمة بغية تلبية المتطلبات المختلفة للدولة والمجتمع العراقي والمتمثلة في (البطاقة التموينية، دعم المزارعين، نفقات الحج والعمرة، نفقات استيراد الطاقة الكهربائية، نفقات استيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية، نفقات دعاوي حقوق الملكية، نفقات استيراد الوقود، الادوية، نفقات الانتخابات، والتعداد السكاني)، على وفق ما وردت في الموازنات العامة للمدة 2006-2020، أي انها تشتمل على: **نفقات تأمين المشتريات السلعية، والمدفوعات التحويلية، والخدمية، وأخرى تهم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والمجتمعي)**. يرى البحث ان من بين هذه النفقات ما هو تحويلي (من اعانة او دعم) الا ان من بينها ليس كذلك بخاصة وجهي النفقة الأخيرين (نفقات الانتخابات ونفقات التعداد السكاني) واللذين يعدان من متطلبات حقوق المواطنة ومدخلات نوع الحكم والتخطيط بأنواعه وبالأهداف العامة والاستقرار العام.

لم تورد أي من الموازنات العامة او تعليمات تنفيذها تعريفاً خاصاً بهذه النفقات رغم كونها تدرج في جدول مستقل خاص بها ضمن الموازنات العامة السنوية. يرى البحث انه يمكن تعريف النفقات الحاكمة على انها: **مبالغ نقدية يقوم بها شخص عام على أساس تشريعي لتأمين منتجات مختلفة وممارسة أنشطة الدولة وضمان حقوق المواطنة بقصد تحقيق اهداف المجتمع**. فمثلاً تقوم الحكومة بتمويل اجراء الانتخابات من خلال تخصيص نفقاتٍ لها كما للتعداد العام وغيرها. وان نظام البطاقة التموينية الذي جاء تأسيسه كأداة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الشامل الذي تعرض له العراق عقب أحداث آب/ أغسطس 1990، على الرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذه إلا إنه سرعان **ما تحول إلى أكبر نظام للتوزيع في العالم يحصل من خلاله شعب بأكمله على احتياجاته الأساسية**. والذي يعرف على انه: اذن بالشراء تعطيه الدولة للافراد، إذ تقدر الدولة الكمية الموجودة من السلعة ثم تحاول توزيعها على المستهلكين عن طريق تحديد حصة كل منهم (عون والموسوي، 2011، 3)، لذا فان القرار بشأنه ينبغي أن يبنى على كلا الاعتبارين الاقتصادي والسياسي مضافا إليه البعد الاجتماعي المتمثل في دور هذا النظام في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009، 5: انترنت).

اما ما يخص دعم القطاع الزراعي فان الدولة قد اعتمدت سياسة دعم أسعار الناتج النهائي لمحصول الحنطة منذ عام 2003 ولحد الان، إذ ركزت على دعم أسعار الناتج النهائي أكثر من التركيز على دعم مستلزمات الإنتاج

(الدجيلي، 2016، 352). إذ تهدف سياسة الأسعار التشجيعية الى: تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، ومن خلالها تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر اعلى من سعر سوق الجملة (العصفور، 2003، 10). اما ما يخص التعداد العام للسكان والذي تخطط له الحكومة العراقية منذ مدة طويلة وتخصص له الأموال الا انه لم ينفذ لغاية الآن لأسباب مختلفة. تعرّف دوائر الإحصاء العالمية التعداد بأنه هو (مجمل عملية جمع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص –في مدة زمنية معيّنة– جميع الأشخاص في البلد أو في جزء محدد منه تحديداً دقيقاً، وتصنيف هذه البيانات وعرضها وتحليلها ونشرها أو توزيعها بشكل آخر) (حسن، 2018، 3). اما ما يخص الانتخابات، فانه عموماً يقصد بالتمويل العام للانتخابات "مساهمة الدولة بتمويل جزء او كل من الانفاق الانتخابي للأحزاب والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات"، بينما تعرف النفقة الانتخابية كونها: (الانفاق المباشر وغير المباشر الذي يهدف الى التسويق لمرشح او لكيان سياسي ما في الانتخابات) (الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، دون تاريخ، 5: انترنت)، الا ان ما يهمنا هنا هو تمويل عملية اجراء الانتخابات.

المحور الثالث: تطور النفقات الحاكمة للمدة 2006– 2020

تطورت النفقات الحاكمة بتطور النفقات العامة، بخاصة الجارية منها خلال مدة البحث رغم تذبذب ادراج بعض بنودها بين موازنة عامة سنوية وأخرى وتباين تسميتها كذلك والتي ستتم الإشارة اليها ضمن هذا القسم. سيتم طرح مكونات النفقات الحاكمة الواردة في الموازنات العامة السنوية لمدة البحث والمدرجة في الملحق (1) وتحليلها كل على حدة لكي يتمكن البحث من اعطائه القدر المناسب من التحليل العلمي المطلوب.

1– البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام)

اعتمد العراق نظام البطاقة التموينية في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي من خلال برنامج **النفط مقابل الغذاء** والدواء (قرار الأمم المتحدة الرقم 986). وبعد عام 2003 تم اعتماده مرة أخرى ليستمر لغاية الوقت الحالي والذي مر بتطورات عديدة من حيث القيمة والمكونات والشمول ونصيب الفرد منها. يمكن عرض التطورات التي حصلت في نفقات البطاقة التموينية (قسم من النفقات الحاكمة) المخصصة في الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006– 2020 في الجدول (2).

الجدول (2) نفقات البطاقة التموينية ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006– 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	4500	3928	6986	4200	3500	4000	4000	4917
النمو % 2	--	-12.71	77.85	-39.88	-16.67	14.29	0	22.93
النفقات الحاكمة3	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 3= 4 %	41.33	68.54	73.65	60.66	50.26	55.72	44.68	48.67
السكان (بالألف)5	28810	29682	31895	31664	32490	33338	34208	35096
نصيب الفرد(5/1)6 دينار	156196	132336	219031	132643	107725	119983	116932	140101
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	**المجموع**

المبلغ 1	--	2500	2470	1693	1500	1500	948	46642
النمو % 2	--	--	-1.2	-31.46	-11.40	0	-36.8	
النفقات الحاكمة 3	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 3= 4 %	--	35.46	37.57	23.12	28.56	32.11	15.32	
السكان (بالألف)5	36005	35213	36169	37140	38124	39128	40150	
نصيب الفرد(5/1)6 دينار	--	70997	68291	45584	39345	38336	23611	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * عدد السكان: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2018- 2019، ص3: الرابط: http://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/2.pdf * نصيب الفرد من المخصص للبطاقة التموينية (بقسمة المبلغ المخصص للبطاقة التموينية على عدد السكان حسب السنة: مثلاً سنة 2006: 4500000000000 دينار / 28810000 نسمة= 156196 دينار/ فرد) * النسب من احتساب الباحث. * مجموع النفقات الحاكمة لمدة البحث يبلغ 103285 مليار دينار.

يبين الجدول (2) الآتي:

أ- ان النفقات المخصصة للبطاقة التموينية في الموازنات العامة قد تذبذب تطورها خلال مدة البحث، إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 6986 مليار (ما يقارب 7 تريليون) دينار في موازنة سنة 2008، وأدنى قيمة لها كانت في موازنة كل من سنة 2018 و2019 والتي بلغت 1500 مليار دينار (إذا ما استثنينا موازنة سنة 2020 البالغة 948 مليار "تعادل 13.57% من قيمتها لسنة 2008"). في حين ان اعلى نسبة لنفقات البطاقة التموينية الى الحاكمة تبلغ 73.65% وذلك سنة 2008، وادناها بلغت 23.12% سنة 2017 (15.32% سنة 2020)، وان متوسط نمو هذه النفقات لمدة البحث بلغ 41.04%. وان مجموع قيمة نفقات البطاقة التموينية بلغ 46642 مليار (بحدود 47 تريليون) دينار او ما يعادل 39.729 مليار دولار (بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار والمتحصل عليه من سعري الصرف الرسميين 1166 و1182)، أي ما نسبته 45.16% كمعدل الى مجموع النفقات الحاكمة لمدة البحث.

ب- واكب التذبذب في قيمة نفقات البطاقة التموينية حالة الموازنة العامة والمعتمد على الوضع المالي للبلد والمستند الى الإيرادات النفطية من جهة، وايضاً سياسات الحكومة بخصوص البطاقة التموينية (من: تحديد اقتصار شمولها بالفقراء والطبقات الهشة والموظفين ذوي الدخل المحدود، او دفع قيمتها للمستفيدين والمشمولين نقداً) والمستند الى حد ما الى شروط المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي برفع الدعم تعزيزاً للموازنة العامة من جهة ثانية.

ج- رغم تزايد عدد سكان العراق المستمر وبنسب تدور حول (3%)، الا ان نفقات البطاقة التموينية لم تواكب الزيادة السكانية، بل كانت حركتيهما عكسية: أي ان السكان يتزايدون بينما النفقات تتذبذب وتتراجع.

د- تناقص نصيب الفرد من نفقات البطاقة التموينية بالأسعار الجارية، إذ كانت اعلى قيمة لنصيب الفرد من هذه النفقات قد بلغ 219031 دينار وذلك في عام 2008 والذي كان يعود الى حجم الإيرادات النفطية وكذلك الى الموازنة التكميلية لتلك السنة التي رفعت من قيمة نفقات البطاقة التموينية بمبلغ 3 تريليون دينار. بينما أدنى قيمة

لها بلغت 38336 دينار في سنة 2019 (23611 دينار عام 2020) أي ما يعادل 1: 5.71، بفارق بلغ 180695 دينار (4.71 مرات بقدر نصيب الفرد لسنة 2019).

ه- بما ان البطاقة التموينية ليست موضوع البحث الأساس لذلك لا يخوض البحث في كل ما يخص البطاقة التموينية من مكوناتها، وجودة تلك المكونات، ومناشئ تلك المكونات، وقيم تلك المكونات الفعلية واسعارها، والجهات المستفيدة من المتاجرة بها، ومدى استقرار توزيعها، ومدى انتفاع المستفيدين منها، وغيرها.

و- تسمية المكون: نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) في موازنة عام 2006 العامة، التسمية استقرت على: البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) اعتباراً من موازنة 2007 العامة ولغاية السنة الأخيرة من مدة البحث.

2- دعم المزارعين

اتخذ هذا القسم أكثر من تسمية خلال المدة 2006- 2020، وكما ستتم الإشارة اليه ضمن هذا الجزء، وان المبالغ المخصصة لهذه النفقات ضمن الموازنات العامة السنوية لمدة البحث مدرجة في الجدول (3).

الجدول (3) نفقات دعم المزارعين ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	300	0	0	0	0	0	1360	1360
النمو %	--	--	0	0	0	0	--	0
النفقات الحاكمة2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	2.76	0	0	0	0	0	15.19	13.46
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	1782	1761	3180	1521	1521	2836	15621
النمو %	--	0	-1.18	80.58	-52.17	0	86.46	
النفقات الحاكمة2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 2 %	--	25.28	26.78	43.43	28.95	32.56	45.84	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (3) الآتي:

أ- ان النفقات المخصصة لدعم المزارعين (الإنتاج الزراعي: الحنطة والشلب "الرز") في الموازنات العامة تذبذب تطورها خلال مدة البحث، إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 3180 مليار (أي ما يقارب 3 تريليون) دينار وذلك في موازنة عام 2017، وأدنى قيمة لها بلغت 300 مليار دينار في موازنة عام 2006 او ما يعادل 9.43% من قيمتها لسنة 2017. بينما كنسبة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2017 وبلغت 43.43% (عام 2020 بلغت 45.84%) وان أدنى نسبة لها الى تلك النفقات قد بلغت 2.76% في عام 2006. وان متوسط نمو هذه النفقات خلال مدة البحث بلغ 15.60%، ونسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث بلغت 15.12%.

ب- مجموع قيمة نفقات دعم المزارعين خلال مدة البحث قد بلغ 15621 مليار (أي ما يقارب 16 تريليون) دينار او ما يعادل (13.306 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار).

ج- يلاحظ عدم ادراج هذه النفقات ضمن النفقات الحاكمة المخصصة في موازنات السنوات 2007- 2011، مما يعني ضمناً ان الدولة لم تكن قادرة فيها على دعم المزارعين (او يرى المشككين ان الحكومة غير راغبة في دعم المزارعين لأسباب مختلفة)، كما أدى الى ان تتحمل الموازنات اللاحقة بأن تخصص مبالغ أكبر لهذا الغرض وهو ما يتضح من تخصيصاتها في موازنات السنوات 2015- 2020.

د- تسمية المكون: سمي بدعم المزارعين في موازنة عام 2006 العامة، واستقرت التسمية على: دعم شراء محصول الحنطة والشلب اعتباراً من موازنة 2012 ولغاية السنة الأخيرة من مدة البحث. يلاحظ ان التسميتين هي شاملة لبعد تنموي للقطاع الزراعي من خلال دعم المزارعين الا ان التسمية الأولى كانت اشمل إذ لم تحدد نوعاً من المحاصيل الزراعية التي ينتجها الفلاح العراقي بل قد تشتمل على المنتجات او المدخلات (بخاصة الجارية "الايرادية" كالتقاوي والاسمدة)، في حين ان التسمية الثانية هي الأخرى تدعم المزارعين الا انه قد حددت في منتجين فقط وهما القمح والشلب (منتجان إستراتيجيان) ويخصص لهما مبالغ لا بأس بها من العملات الأجنبية لتأمينها (لسنا هنا بصدد تقييم هذا الدعم ومقدار مساهمته في تعزيز الإنتاج الزراعي الوطني)، مع ذلك يعد الدعم متواضعاً مقارنة بحجم القطاع الزراعي والمراد منه من جهة، وبحجم الفجوة بين الإنتاج الزراعي المحلي والطلب على هذا الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني باختلاف منتجاته الطبيعية او المصنعة من جهة اخرى.

3- نفقات الحج والعمرة

هذه النفقات لا تشتمل على النفقات الجارية المتعلقة بوزارة الأوقاف ولا بهيئة الحج والعمرة، بل تشتمل على النفقات المتعلقة بترتيبات الحج والعمرة كما تشتمل على نفقات الحج والعمرة للذين تتحمل الدولة نفقات اداءهم لهذه الشعائر. اتخذ هذا القسم أكثر من تسمية ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006- 2020، وكما سيتم الإشارة اليه ضمن هذا القسم، وان المبالغ المخصصة لنفقات الحج والعمرة ضمن الموازنات العامة السنوية لمدة البحث مدرجة في الجدول (4).

الجدول (4) نفقات الحج والعمرة ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	45	59	64	22	0	0	48	24
النمو %	--	31.11	8.47	65.63-	100-	0	--	50-
النفقات الحاكمة 2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	0.41	1.03	0.67	0.32	0	0	0.54	0.24
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	15	14	0	0	0	0	291
النمو %	--	--	6.67-	0	0	0	0	
النفقات الحاكمة2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 2 %	--	0.21	0.21	0	0	0	0	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (4) الآتي:

أ- ان النفقات المخصصة للحج والعمرة في الموازنات العامة قد تذبذب تطورها خلال مدة البحث، إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 64 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2008، وأدنى قيمة لها بلغت 14 مليار دينار في موازنة عام 2016 (او ما يعادل 21.88% من قيمتها لسنة 2008). بينما كنسبة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2007 إذ بلغت 1.03%، وان أدنى نسبة لها الى تلك النفقات قد بلغت 0.21% في عام 2015 وموازنة عام 2016. وان متوسط نمو هذه النفقات خلال مدة البحث بلغت 0.24%.

ب-ان مجموع قيمة هذه النفقات خلال مدة البحث قد بلغت 291 مليار دينار او ما يعادل (0.248 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث قد بلغت 0.28%.

ج- تسمية المكون: سميت بنفقات الحج في الموازنات العامة للأعوام 2006- 2009، الا ان هذه النفقات لم تدرج تحت أي تسمية في الموازنات العامة السنوية للسنوات 2010 و2011 و2017- 2020. في حين استقرت التسمية على: هيئة الحج والعمرة للمدة 2012- 2016.

4- نفقات استيراد الطاقة الكهربائية

تعد نفقات هذا القسم من النفقات التي استحوذت على أهمية ونسبة من النفقات الحاكمة ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006- 2020، وكما مدرجة في الجدول (5).

الجدول (5) نفقات استيراد الطاقة الكهربائية ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	450	378	378	568	568	568	1100	1150
النمو %	--	- 16	0	50.26	0	0	93.66	4.55
النفقات الحاكمة 2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	4.13	6.6	3.99	8.20	8.16	7.91	12.29	11.38
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	563	395	1793	405	70	937	9323
النمو %	--	--	- 29.84	353.92	77.41	- 82.72	1238.57	
النفقات الحاكمة 2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 2 %	--	7.99	6.01	24.49	7.71	1.5	15.14	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (5) الآتي:

أ- ان هذه النفقات تتحملها الحكومة عن استيراد الطاقة الكهربائية (للاستخدامات المختلفة) لسد النقص في الإنتاج المحلي منها. علماً ان تطور النفقات المخصصة لاستيراد هذه الطاقة قد تذبذب خلال مدة البحث، إذ ان اعلى

قيمة لها بلغت 1793 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2017، وأدنى قيمة لها بلغت 70 مليار دينار في موازنة عام 2019. وان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات قد بلغت 353.92% في عام 2017 وادناها بلغت –82.72% وذلك في سنة 2019 وان متوسط نمو هذه النفقات خلال مدة البحث بلغت 102.33%، بينما كنسبة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2017 إذ بلغت 24.49%، وان أدنى نسبة لها الى قيمة تلك النفقات قد بلغت 1.5% وذلك في عام 2019.

ب- ان مجموع قيمة هذه النفقات خلال مدة البحث قد بلغ 9323 مليار دينار او ما يعادل (7.941 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث فبلغ 9.03%.

ج- تسمية المكون: سمي بنفقات استيراد الطاقة الكهربائية للأعوام 2006- 2017، الا ان التسمية استقرت على: استيراد الطاقة للمدة 2018- 2020.

5- نفقات استيراد الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية

استحوذت هذه النفقات على أهمية واضحة من النفقات الحاكمة (كقيمة وكنسبة) ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006- 2020، كما مدرجة في الجدول (6).

الجدول (6) نفقات استيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	245	207	807	600	600	600	600	630
النمو %	--	-15.51	289.86	-25.65	0	0	0	5
النفقات الحاكمة2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	2.25	3.61	8.51	8.67	8.62	8.36	6.7	6.24
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	590	395	0	0	0	0	5274
النمو %	--	--	-33.05	0	0	0	0	
النفقات الحاكمة 2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 2 %	--	8.37	6.01	0	0	0	0	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (6) الآتي:

أ- تذبذب تطور النفقات المخصصة لاستيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية في الموازنات العامة لمدة البحث. إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 807 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2008، وأدنى قيمة لها بلغت 207 مليار دينار في موازنة عام 2007. وان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات فقد بلغت 289.89% في سنة 2008 وادناها بلغت -33.05% وذلك في سنة 2016، بينما كنسبة الى النفقات الحاكمة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2009 إذ بلغت 8.67%، وان أدنى نسبة لها الى قيمة تلك النفقات قد بلغت 2.25% في عام 2006.

ب- ان مجموع قيمة هذ النفقات خلال مدة البحث قد بلغ 5274 مليار دينار او ما يعادل (4.492 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث فبلغ 5.11%.

ج- لازالت الحكومة تستورد الوقود (الغاز الطبيعي) من اجل تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية من إيران بخاصة، وتتحمل فارق كلفة توليد وتوزيع وتوصيل الطاقة مع ايراد الوحدة المباعة (سعر الوحدة من الطاقة الكهربائية التي تزودها للأغراض المختلفة).

د- تسمية المكون: سمي بنفقات استيراد الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية للأعوام 2006- 2017، الا ان التسمية استقرت على: **استيراد الطاقة** للمدة 2018- 2020. وقد يحصل تداخل او انها دمجت مع استيراد الطاقة الكهربائية (الفقرة 4 من هذا المحور والذي استقرت تسميته ايضاً على: **استيراد الطاقة** للمدة 2018-2020).

6- نفقات هيئة دعاوى حقوق الملكية

ضُمِنَ هذا النوع من النفقات في الموازنات العامة السنوية للعراق خلال مدة البحث، وكما مدرجة في الجدول (7).

الجدول (7) نفقات دعاوى حل نزاعات الملكية ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	300	300	300	181	101	101	101	100
النمو %	--	0	0	39.67-	44.2-	0	0	0.99-
النفقات الحاكمة2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	2.76	5.23	3.16	2.61	1.45	1.41	1.13	0.99
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	67	25	6	6	30	23	1641
النمو %	--	--	62.69-	76-	0	400	23.33-	
النفقات الحاكمة 2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 2 %	--	0.95	0.38	0.08	0.11	0.64	0.37	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (7) الآتي:

أ- تذبذب تطور النفقات المخصصة لدعاوى حقوق الملكية (التعويضات) في الموازنات العامة لمدة البحث. إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 300 مليار دينار وذلك في كل من موازنة 2006-2008، وأدنى قيمة لها بلغت 6 مليار دينار في كل من موازنة 2017 و2018. وان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات قد بلغت 400% في سنة 2019

وادناها بلغت –62.69% وذلك في سنة 2016 وان متوسط نمو هذه النفقات خلال مدة البحث بلغ 10.21%، وان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2007 إذ بلغت 5.23%، وان أدنى نسبة لها الى قيمة تلك النفقات قد بلغت 0.11% في عام 2018.

ب- الملاحظ على هذه النفقات انها تتراجع بتقدم الزمن خلال مدة البحث وقد يكون السبب هو حسم معظم القضايا المقدمة الى هذه الهيئة وإمكانية حصول الذين حسمت لصالحهم قضايا الملكية على مقابل تلك الحقوق او تسوية تلك الحقوق هذا من جهة، او محاولة غلق القضايا لأنها قد اخذت وقتاً طويلاً وليس هناك من الأدلة لكي تحسم او انها ليست متوافقة مع متطلبات فتح ملف لمثل هكذا مطالبات وما الى ذلك من جهة اخرى.

ج-ان مجموع قيمة هذ النفقات خلال مدة البحث قد بلغ 1641 مليار دينار او ما يعادل (1.398 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة فبلغ 1.59%.

ح- تسمية المكون: سمي بنفقات هيئة دعاوي حقوق الملكية العراقية (بعد استبعاد النفقات الإدارية) وذلك في موازنة عام 2006، وكذلك نفقات دعاوي حقوق الملكية (التعويضات) في موازنة عام 2007، ونفقات حل نزاعات الملكية العقارية في موازنات الأعوام 2008- 2011، واستقرت التسمية على: نفقات دعاوى حل نزاعات الملكية في موازنات المدة 2012- 2020. وكل تسمية من هذه المسميات انما يدل على موضوع قد يختلف عما يعنيه الموضوع الآخر، أي: التسمية الأولى (نفقات هيئة دعاوي حقوق الملكية العراقية) هنا يمكن القول انه قد يكون هناك خطأً مطبعياً (لأنه أصبح الملكية العقارية عام 2008- 2011) إذ المقصود قد يكون الملكية العقارية لان هذه الهيئة انما تنظر في حقوق الملكية العقارية ضمن الحدود الجغرافية للعراق حصراً. والتسمية الثانية: نفقات دعاوي حقوق الملكية (التعويضات)، هنا قد حدد اخراجها حصراً لتدفع كتعويضات لمن حسمت دعاواهم كونهم أصحاب حقوق ملكية عقارية لان الموازنة انما تشير الى هذا المفهوم من خلال نصها على (بعد استبعاد النفقات الإدارية: بكل ما تعنيه) كما ان نفقات هذه الهيئة تدرج ضمن النفقات السيادية من كل موازنة سنوية. اما التسمية الثالثة: نفقات حل نزاعات الملكية العقارية، هنا قد يفهم على انها تستخدم في اتجاهين: الأول لقيام هيئة دعاوي حقوق الملكية بمهامها في النظر بالدعاوى المقدمة لحقوق الملكية العقارية عدا المصروفات التشغيلية والاستثمارية، والثاني قد يعني دفع تعويضات للمحسومة دعاواهم في ضمان تلك الحقوق. بينما التسمية الأخيرة: نفقات دعاوى حل نزاعات الملكية، فقد تشير الى ما اشارت اليه التسمية التي سبقتها الا ان الفارق بينهما ان التي سبقتها حصرت الدعاوى بالملكية العقارية، وفي هذه التسمية قد تشير الى مطلق الملكية وليست فقط الملكية العقارية وذلك ما قد يضخم عدد الدعاوى من جهة، وجعل المهمة على الهيئة أصعب من جميع النواحي فضلاً عن الحاجة الى مبالغ أكبر رغم انها قد يقصد منها ذات الموضوع من جهة أخرى.

7- **نفقات استيراد الوقود**

ادرجت هذه النفقات ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006- 2020، كما في الجدول (8).

الجدول (8) نفقات استيراد الوقود ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006– 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2018	المجموع
المبلغ 1	3845	921	4766
النمو %	--	--	
النفقات الحاكمة 2	10889	5253	103285
نسبة 1 الى 2 %	35.31	17.53	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006– 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * تم فقط ادراج السنتين التي كانت في موازنتهما نفقات لاستيراد الوقود. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (8) الآتي:

أ- ادرجت النفقات المخصصة لاستيراد الوقود في الموازنات العامة لمرتين فقط خلال مدة البحث، وقد يكون السبب في ذلك هو إعادة تأهيل المصافي الحكومية من جهة والسماح للقطاع الخاص باستيرادها من جهة أخرى فضلاً عن شروط المنظمات الدولية بعدم دعم الوقود. إذ كانت القيمة الأعلى لها 3845 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2006، والأدنى بلغت 921 مليار دينار في موازنة عام 2018.

ب- ان مجموع قيمة هذ النفقات خلال مدة البحث قد بلغ 4766 مليار دينار او ما يعادل (4.06 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث فبلغ 4.61%. وظلت التسمية على ما هي عليه دون تغير.

8- **نفقات الادوية**

استحوذت هذه النفقات على أهمية واضحة من النفقات الحاكمة (كقيمة وكنسبةً) ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006– 2020، كما يبينها الجدول (9).

الجدول (9) نفقات الادوية ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006– 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	876	729	824	1257	1557	1557	1557	1551
النمو %	--	16.78-	13.03	52.55	23.87	0	0	0.39-
النفقات الحاكمة2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	8.05	12.72	8.69	18.15	22.36	21.69	17.39	15.35
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	1533	1515	650	900	1500	1303	17309
النمو %	--	--	1.17-	57.1-	38.46	66.67	13.13-	
النفقات الحاكمة2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	103285
نسبة 1 الى 2 %	---	21.75	23.04	8.88	17.13	32.11	21.06	

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006– 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النمو والنسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (9) الآتي:

أ- تذبذب تطور النفقات المخصصة للأدوية في الموازنات العامة لمدة البحث. إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 1557 مليار دينار وذلك في كل من موازنة (2010، 2011 و2012)، وأدنى قيمة لها بلغت 650 مليار دينار في موازنة عام 2017. وان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات فقد بلغت 66.67% في سنة 2019 وادناها بلغت – 57.10% وذلك في سنة 2017، بينما كنسبة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2019 إذ بلغت 32.11%، وان أدنى نسبة لها الى قيمة تلك النفقات قد بلغت 8.05% في عام 2006.

ب- ان مجموع قيمة هذ النفقات خلال مدة البحث قد بلغ 17309 مليار دينار او ما يعادل (14.744 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث فبلغ 16.76%.

ج. تسمية المكون: استقرت التسمية على (نفقات الادوية) لكامل مدة البحث 2006– 2020.

9- نفقات الانتخابات

بعد دخول الدستور العراقي لسنة 2005 النفاذ، فقد تم اعتماد النظام الديمقراطي في العراق والذي يتضمن من بين ما يتضمن اجراء الانتخابات النيابية مرة كل أربع سنوات، وبناء على ذلك أصبحت نفقات الانتخابات مكوناً من مكونات النفقات الحاكمة، حيث يتم تخصيص مبالغ معينة لها ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال مدة البحث (2006– 2020) كما مدرجة في الجدول (10).

الجدول (10) نفقات الانتخابات ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006– 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	280	0	0	0	439	186	186	370
النمو %	--	0	0	0	0	-57.63	0	98.92
النفقات الحاكمة2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	2.57	0	0	0	6.3	2.59	2.08	3.66

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006– 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * ان مجموع نفقات الانتخابات للمدة 2006– 2013 قد بلغ 1461 مليار دينار ومنذ سنة 2014 لم يخصص لها أي مبلغ لذلك لم تدرج بالجدول. وان مجموع النفقات الحاكمة لمدة البحث فقد بلغ 103285 مليار دينار. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (10) الآتي:

أ- تذبذب تطور النفقات المخصصة للانتخابات في الموازنات العامة لمدة البحث. إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 439 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2010، وأدنى قيمة لها بلغت 186 مليار دينار في كل من موازنة عام 2011 و2012. وان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات قد بلغت 98.92% في عام 2013 وادناها بلغت –57.63% وذلك في 2011، بينما كنسبة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2010 إذ بلغت 6.30%، وان أدنى نسبة لها الى قيمة تلك النفقات قد بلغت 2.08% في عام 2012.

ب- ان مجموع قيمة هذه النفقات خلال مدة البحث قد بلغ 1461 مليار دينار او ما يعادل (1.244 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث فبلغ 1.42%.

ج- تسمية المكون: استقرت التسمية على: **نفقات الانتخابات** في الموازنات العامة للأعوام 2006 و2010- 2013، وأنها لم تدرج ضمن الموازنات الاخرى.

10- **نفقات التعداد السكاني**

ضمنت نفقات التعداد السكاني في الموازنات العامة السنوية للعراق خلال مدة البحث، كما يبينها الجدول (11).

الجدول (11) نفقات التعداد السكاني ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ 1	48	130	126	96	199	167	0	0
النمو %	--	170.83	3.08-	23.81-	107.29	16.08-	0	0
النفقات الحاكمة2	10889	5731	9485	6924	6964	7179	8952	10102
نسبة 1 الى 2 %	0.44	2.27	1.33	1.39	2.86	2.33	0	0
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ 1	--	0	0	0	0	51	140	957
النمو %	--	--	0	0	0	--	174.51	
النفقات الحاكمة 2	--	7050	6575	7322	5253	4672	6187	
نسبة 1 الى 2 %	-----	0	0	0	0	1.09	2.26	103285

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد. * النسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (11) الآتي:

أ- تذبذب تطور النفقات المخصصة للتعداد السكاني في الموازنات العامة لمدة البحث. إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 199 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2010، وأدنى قيمة لها بلغت 48 مليار دينار في موازنة عام 2006. وان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات قد بلغت 170.83% في سنة 2007 (174.51% سنة 2020) وادناها بلغت -23.81% وذلك في سنة 2009، بينما كنسبة فان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الحاكمة كانت في موازنة عام 2010 إذ بلغت 2.86%، وان أدنى نسبة لها الى تلك النفقات قد بلغت 0.44% في عام 2006.

ب- ان مجموع قيمة هذ النفقات خلال مدة البحث قد بلغت 957 مليار دينار او ما يعادل (0.815 مليار دولار بمتوسط سعر الصرف الرسمي البالغ 1174 دينار لكل دولار). اما كمعدل فان نسبة مجموع هذه النفقات الى مجموع النفقات الحاكمة خلال مدة البحث فبلغ 0.93%.

ج- اهملت مادة دستورية وهي المادة 140 ولم تحدد لها أي مبالغ في أي سنة من سنوات الموازنة، رغم ان التعداد العام أحد المداخل لتطبيق تلك المادة.

د. تسمية المكون: سمي بنفقات التعداد السكاني للأعوام 2006- 2011، ولم تدرج هذه النفقات ضمن الموازنات العامة للمدة 2012- 2018، في حين ان التسمية اصبحت: نفقات التعداد العام للسكان في موازنة 2019 و2020).

11- تطور النفقات الحاكمة الى النفقات العامة والنفقات الجارية

استحوذت النفقات الحاكمة على أهمية واضحة من النفقات الجارية (التشغيلية) كقيمة وكنسبة ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006- 2020، كما يبينها الجدول (12).

الجدول (12) النفقات الحاكمة ضمن الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006- 2020 (مليار دينار)

السنة	المبلغ 1	النمو %	نسبتها الى مجموع النفقات الحاكمة لمدو البحث	النفقات الجارية 2	نسبتها 1 الى 2 %	النفقات العامة 3	نسبتها 1 الى 3 %	عدد السكان (ألف نسمة) 4	نصيب الفرد من النفقات الحاكمة 1 الى 4 (ألف دينار)
2006	10889	--	**10.54**	41691	**26.12**	50963	**21.37**	28810	377.96
2007	5731	47.37 -	5.55	39062	14.67	51727	11.08	29682	193.08
2008	9485	**65.5**	9.18	61349	15.46	86683	10.94	31895	297.38
2009	6924	27 -	6.7	54148	12.79	69165	10.01	31664	218.67
2010	6964	0.58	6.74	60980	11.42	84657	8.23	32490	215.27
2011	7179	3.09	6.95	66596	10.78	96662	7.43	33338	215.34
2012	8952	24.7	8.67	79954	11.2	117123	7.64	34208	261.69
2013	10102	2.85	9.78	83316	12.12	138424	7.3	35096	287.84
2014	--	--	--	--	--	--	--	--	--
2015	7050	--	6.83	78248	9.01	119462	5.9	35213	200.21
2016	6575	6.74 -	6.37	80149	8.2	105895	6.21	3669	181.79
2017	7322	11.36	7.09	78557	9.32	107089	6.84	37140	197.15
2018	5253	28.26 -	5.09	79508	6.61	104158	5.04	38124	137.79
2019	4672	11.06 -	4.52	100059	4.67	133108	3.51	39128	119.4
2020	6187	32.43	5.99	102161	6.06	148606	4.16	40150	154.1
المجموع	103285		%100						

المصدر: جمهورية العراق، الموازنات العامة للمدة 2006- 2020، الوقائع العراقية، وزارة العدل، بغداد.

* عدد السكان من الجدول 2 من البحث. * النمو والنسب من احتساب الباحث.

يبين الجدول (12) الآتي:

أ- تذبذب تطور النفقات الحاكمة خلال مدة البحث، إذ ان اعلى قيمة لها بلغت 10889 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2006 قد يكون السبب كونها اول موازنة عامة مسنة كقانون من قبل المجلس الوطني العراقي،

وقد يكون الغرض من هذا المبلغ الكبير نسبياً هو كسب ود وثقة المواطنين جراء التحول الذي حصل بالعراق بعد عام 2003، وأدنى قيمة لها بلغت 4672 مليار دينار في موازنة عام 2019. وان مجموع هذه النفقات لمدة البحث بلغ 103285 مليار دينار (تقريباً 88 مليار دولار).

ب- ان اعلى نسبة نمو لهذه النفقات قد بلغ 65.50% في سنة 2008 وادناها بلغ -47.37% وذلك في سنة 2007. وتذبذبت نسب النمو للسنوات الأخرى بين القيم الإيجابية والسلبية (العليا والدنيا)، الا انه ولعدم إقرار موازنة 2014 فلم يتمكن البحث من احتساب النمو لتلك السنة والسنة اللاحقة.

ج- تذبذبت نسبة النفقات الحاكمة الى النفقات الجارية خلال مدة البحث، إذ ان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات الجارية كانت 26.12% وذلك في موازنة عام 2006، في حين ان أدنى نسبة لتلك النفقات الى النفقات الجارية بلغت 4.67% وذلك في موازنة عام 2019.

ح- تذبذبت نسبة النفقات الحاكمة الى النفقات العامة خلال مدة البحث، إذ ان اعلى نسبة لهذه النفقات الى النفقات العامة كانت 21.37% وذلك في موازنة عام 2006، في حين ان أدنى نسبة لتلك النفقات الى النفقات العامة بلغت 3.51% وذلك في موازنة عام 2019.

خ- ان اعلى قيمة للنفقات الجارية خلال مدة البحث بلغت 100059 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2019 (إذا ما استثنينا مسودة موازنة عام 2020 التي كانت فيها قيمة هذه النفقات تبلغ 102161 مليار دينار)، اما أدنى قيمة للنفقات الجارية فقد بلغت 39062 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2007.

د- ان اعلى قيمة للنفقات العامة خلال مدة البحث بلغت 138424 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2013 (إذا ما استثنينا مسودة موازنة عام 2020 التي كانت فيها قيمة هذه النفقات تبلغ 148606 مليار دينار)، اما أدنى قيمة للنفقات العامة فقد بلغت 59963 مليار دينار وذلك في موازنة عام 2008.

ذ- تذبذب نصيب الفرد من النفقات الحاكمة بالقيمة الجارية خلال مدة البحث، إذ كان اعلى معدل لنصيب الفرد منها يبلغ 377.96 الف دينار وذلك في سنة 2006، بينما ادنى معدل لنصيب الفرد الواحد من هذه النفقات قد بلغ 119.40 الف دينار وذلك في سنة 2019، ويلاحظ انها كانت قريبة من مبلغ 200 الف دينار لمعظم السنوات عدا السنوات (2007 و 2016- 2020) فكانت ادنى من 200 الف دينار، وقد يكون السبب هو توجه معظم النفقات العامة نحو ادامة الامن الداخلي والخارجي هذا من جهة، والى الصدمات النفطية السلبية والازمة المالية لعام 2008 وما تلاها من جهة أخرى.

ر- مع كون قيمة المبالغ المخصصة للنفقات الحاكمة مرتفعة في بعض السنوات الا انه يلاحظ تراجع نسب نموها وكذلك نسبها الى النفقات الجارية والنفقات العامة، وقد يكون اتجاه تطورها احياناً معاكس للنفقات الجارية والعامة، أي تكون النفقات الحاكمة عالية القيمة مقارنة بالنفقات الجارية والعامة بخاصة في موازنة عام 2006 وكذلك موازنات (2007، 2008، 2012 و 2013)، في حين تكون منخفضة القيمة مقارنة بكبر حجم قيم النفقات الجارية والعامة في موازنات السنوات الأخرى، وكذلك تجاوز معظم قيم النفقات الحاكمة لمبلغ 5 تريليون دينار في الموازنات العامة السنوية عدا موازنة عامة 2019 التي كانت اقل من هذا المبلغ رغم كون قيم النفقات الجارية والعامة مرتفعة، قد يمكن ارجاع ذلك الى الاستقرار النسبي والى أسباب سياسية أكثر من كونها اقتصادية او اجتماعية في بدايات مدة البحث ومع عدم استقرار الوضع الأمني الذي استوعب حجم لابأس به من الموازنة العامة على حساب النفقات الحاكمة والنفقات الاستثمارية.

الاستنتاجات

بعد عرض وتحليل النفقات الحاكمة والتي اعتمدها العراق في موازناته العامة السنوية لمدة البحث، فقد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1. قيام الحكومة بالنفقات الحاكمة (مكوناتها) بغرض تحقيق هدف او نفع عام، من بينها التخطيط وضمان حقوق المواطنة (الانتخابات والتعداد العام)، وشراء المنتجات المحلية بخاصة الزراعية مما يعني دعمها لكي تتمكن الشرائح منخفضة الدخل من الوصول والحصول عليها ولتمكينها من منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية من جهة، وتطوير وتحسين جودتها وزيادة قدرات انتاجها محلياً من جهة أخرى، والبطاقة التموينية وكذلك توفير الادوية بخاصة للأمراض المزمنة والمستعصية والوقائية، وتعزيز وضمان إقامة الشعائر الدينية كالحج والعمرة (لا يعني استثناء غير المسلمين بقدر تعلق الامر بهم وإمكانية قيامهم بشعائرهم في الأماكن المقدسة الخاصة بهم)، فضلاً عن استيراد الوقود والطاقة.
2. تذبذب تطور النفقات الحاكمة الواردة ضمن الموازنات العامة خلال مدة البحث كقيمة وكنسبة الى النفقات العامة والنفقات الجارية، وكذلك كمعدل نصيب الفرد منها (النفقات الحاكمة). لم يواكب تطور النفقات الحاكمة خلال مدة البحث كل من النفقات العامة والنفقات الجارية، كما لم يواكب تطور او تزايد عدد السكان وتطور حاجاتهم العامة والخاصة، وقد يكون السبب وراء ذلك هو الوضع الأمني غير المستقر والتهديدات الإرهابية والحاجة جراء ذلك الى المزيد من الانفاق العام للحفاظ على الامن الداخلي والخارجي هذا من جهة، ومواجهة النفقات التشغيلية المتزايدة باستمرار من جهة أخرى.
3. تذبذب مكونات النفقات العامة خلال مدة البحث (الملحق 1)، إذ كانت تتألف من 10 مكونات انفاقية في سنة 2006، في حين كانت 8 مكونات انفاقية مختلفة وذلك في عامي 2012 و2013، و7 مكونات انفاقية مختلفة للسنوات 2007- 2011 و2015- 2016 و2020، و6 مكونات مختلفة في سنتي 2018- 2019 و5 مكونات في سنة 2017.
4. واكب التذبذب في قيمة نفقات البطاقة التموينية (لأهمية وشمولية هذه البطاقة تم التطرق اليها بمفردها) حالة الموازنة العامة والمعتمد على الوضع المالي للبلد والمستند الى الإيرادات النفطية من جهة، وايضاً سياسات الحكومة بخصوص البطاقة التموينية من: تحديد اقتصار شمولها بالفقراء والطبقات الهشة والموظفين ذوي الدخل المحدود، او دفع قيمتها للمستفيدين والمشمولين نقداً من جهة ثانية.
5. اهملت مادة دستورية وهي المادة 140 ولم تحدد لها أي مبالغ في أي سنة من سنوات الموازنة، رغم ان التعداد العام أحد المداخل لتطبيق تلك المادة.

المقترحات

بعد عرض الاستنتاجات، يمكن تقديم بعض المقترحات التي تعمل على أفضل استفادة ممكنة من النفقات الحاكمة من جهة، وضمان توجيهها بشكل يحقق الأهداف المتوخاة منها والعمل على توازنها قدر الإمكان مع الموازنات العامة السنوية للعراق، وكالاتي:

1. ترتيب أولويات الانفاق العام بما يعزز الاستقرار المالي من جهة، وتحسين أداء المؤسسات الحكومية للمهام والنشاطات الموكلة اليها بكفاءة مما يقلل من الانفاق اولاً ويقلل من هدر المال العام والخاص والوقت ثانياً وتقديم خدمات بجودة مقبولة ثالثاً من جهة اخرى.
2. إعادة النظر في النفقات الحاكمة بشكل عام، ومحاولة تقليص مكوناتها واقيامها عدا البطاقة التموينية والأدوية ودعم المزارعين.
3. إعادة النظر في شمولية البطاقة التموينية أي تحديد الفئات التي تستلمها (بالتركيز على العوائل التي تعيلها الارامل، وفاقدي الوالدين، والمعوقين، وكبار السن ممن لا يملكون دخلاً ثابتاً او عملاً يدر عليهم مبلغ معين يكفي معيشتهم ويضمن كرامتهم، والموظفين والمتقاعدين الذين لا يتجاوز دخلهم العائلي مبلغ معين محدد "مثلاً مليون وخمسمئة ألف دينار"، وكذلك الذين يفقدون عملهم لمدة تتجاوز 6 أشهر، واصحاب الامراض المزمنة)، وزيادة مكوناتها، وتحسين جودتها، بالنتيجة ضمان وصولها الى مستحقيها وزيادة حصة الفرد الواحد منها من جهة وتقليل عبئها على موازنة الدولة من جهة أخرى.
4. شمول المزارعين بالدعم السعري لمعظم منتجاتهم (الاستراتيجية والفواكه والخضر) من جهة، ومحاولة اقراضهم بشروط ميسرة لتمكينهم من الوصول الى التقانة والفن الإنتاجي الجديد بما يعمل على زيادة انتاجهم وانتاجيتهم وتنافسية منتجاتهم من جهة اخرى، وبالتالي تقليل خروج العملة الأجنبية بخاصة الدولار الأمريكي.
5. الاهتمام بتوفير الادوية المهمة للأمراض المزمنة ذوات النوعية الجيدة والمناشئ المعروفة، فضلاً عن الادوية الأخرى المهمة التي توفرها الحكومة للمستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية الحكومية لكي تصل الى الفقراء وذوي الدخل المحدود وغير القادرين من الوصول الى الادوية المطلوبة لهم.
6. تكوين صندوق خاص للانتخابات، ايراداته تكون عن طريق استيفاء مبلغ سنوي معين (تحدده الحكومة) من كل حزب او تكتل او ما شابه يسجل لدى مفوضية الانتخابات "عن الحزب وعن كل مرشح لهم" لتغطية نفقات الانتخابات بدلاً من تحمل الموازنة العامة لهذه النفقات.
7. قيام الباحثين والدارسين بالبحث في النفقات الحاكمة او أي مكون من مكوناتها مستقبلاً وبمزيد من التفصيل بخاصة من الجوانب المالية، ومن حيث تأثيراتها على الافراد وكذلك على الإنتاج.

المصادر

اولاً: النشرات الرسمية

1. جمهورية العراق، الموازنات العامة السنوية للعراق، الوقائع العراقية: الاعداد: 4016 و4036 و4067 و4086 و4117 و4145 و4180 و4233 و4272 و4352 و4394 و44330 و4460 و4485 و4529 ومسودتي موازنة سنتي 2014 و2020، للسنوات 2006– 2020، وزارة العدل، بغداد.
2. جمهورية العراق، قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، الوقائع العراقية: العدد: 4550، 5 آب 2019، وزارة العدل، بغداد.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2020: الاقتصاد العراقي 2020، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد. انترنت– الرابط:
https://mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf/1598183032e1267b4f4238d52775ca212dc45b1527-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%202020.pdf
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2019: تقرير المتغيرات الاقتصادية الأخير: الأدوات المالية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. انترنت– الرابط:
https://mop.gov.iq/static/uploads/41/pdf/1560761909c0a89d040e4b1ecb2ecaf17e36f17473%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%B1%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2019– المحور الأول: تقييم السياسة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. انترنت– الرابط:
https://mop.gov.iq/static/uploads/41/pdf/1560761351ae4fb52d8d785d88df43694fb3da4efe%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf
6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2018– 2019، ص3: الرابط: http://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/2.pdf
7. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2009، المحور الأول: تقييم السياسة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. انترنت: الرابط:
http://www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5Cratio%20card.pdf
8. وزارة التخطيط، 2009، تعديل نظام استهداف البطاقة التموينية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. انترنت– الرابط:
http://www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5Cratio%20card.pdf
9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، د. ت، الفصل الأول: الادوات المالية في العراق، بغداد. انترنت– الرابط:
https://mop.gov.iq/static/uploads/41/pdf/1560761909c0a89d040e4b1ecb2ecaf17e36f17473%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%B1%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf
10. جمهورية العراق، وزارة المالية، 2010، الفصل الأول: الادوات المالية في العراق، بغداد.
11. جمهورية العراق، وزارة المالية، آذار 2017، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، الدائرة الاقتصادية، بغداد. انترنت– الرابط:

http://www.mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202017.pdf

12. المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، 2017، دورة الإيرادات والمصروفات– المادة العلمية الشاملة، الطبعة 1، إحصاءات مالية الدولة، الرياض. انترنت– الرابط:

https://www.mof.gov.sa/GFS/Documents/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9%20.pdf

13. جمهورية مصر العربية، 2016، دليل تصنيف الموازنة في جمهورية مصر العربية وفقاً للإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، وزارة المالية، القاهرة. انترنت: www.mog.gov.eg

14. مرصد الموازنة العامة وحقوق المواطنة، ابريل 2015، دليل الموازنة المصرية، الرابطة الدولية للموازنة، انترنت– الرابط:

https://www.internationalbudget.org/publications/%d8%af%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9/

15. الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، دون تاريخ، تنظيم–الانفاق–الانتخابي، انترنت– الرابط:

http://www.lade.org.lb/getattachment/9d1f396b-60bf-4fef-94cd-v3b7658a6dfb4/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A.aspx

ثانياً: الرسائل العلمية

1. الانباري، مها احمد حسين، 2016، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان. الرابط:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b5b3e9294a_1.pdf

2. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، 2018، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة كربلاء. الرابط:

http://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/06/Rp-Public-Expenditure-Productivity-in-Iraq-and-the-problematic-disparity-of-Time-line-during-the-fiscal-year.pdf

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات

1. أبو العينين، احمد وليفنسون، ريد، آذار 2020، الرعاية الصحية في العراق.. قطاع تخلف كثيراً، موقع رويترز– الرابط: https://www.reuters.com/article/health-iq-mn3-idARAKBN20P1ZZ

2. احمد، محسن إبراهيم، 2019، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق (2003– 2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد 3، العدد 2، السليمانية. http://dx.doi.org/10.25098/3.2.7

3. احمد، اسراء وعادل، اسراء، وعلي، رامي وزهدي، يوسف، مارس 2012، دليل الموازنة المصرية، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، القاهرة. انترنت– الرابط:

http://www.amdarwish.com/Publications/EgyptianBudget%20Manual%20AD.pdf

4. البصام، أ. د سهام حسين والشريدة، سميرة فوزي شهاب، 2013، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد. الرابط:
https://www.iasj.net/iasj/download/f68f21b304afbc0c
5. الدجيلي، جعفر، 2016، أثر سياسة دعم الأسعار في تحفيز انتاج الحنطة في العراق للمدة 2008– 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 94، جامعة بغداد. انترنت– الرابط:
https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEASIQ/article/download/412/350
6. جاسم، أ. م. د محمد علي وعبد، كاظم جابر، 2015، النفقات التحويلية العامة ودورها في إعادة توزيع الدخل مع إشارة خاصة الى تجارب منتخبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد. انترنت– الرابط:
https://www.iasj.net/iasj/download/0b59433802f8ad13
7. حسن، محسن، 2018، معوقات التعداد السكاني واثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد. انترنت- الرابط:https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/10/664889365.pdf
8. آل زيارة، أ. م. د كمال عبد حامد، 2014، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة جامعة آل البيت، العدد
الخامس عشر، انترنت: الرابط https://abu.edu.iq/sites/default/files/jurnals/abu/15/15.pdf
9. الجميل، سرمد كوكب، 2008، مركز صنع السياسات: الرابط:
https://www.makingpolicies.org/ar/pdf/
10. حمزة، حيدر جاسم، موازنة العراق لسنة 2015 الطموح والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 85، بغداد. انترنت– الرابط:
https://www.iasj.net/iasj/download/7835ed4d5c98aa5d
11. سالم، سالم عبدالحسين، 2012، الموازنة العامة ودورا السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاهها مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (2004– 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 66، جامعة بغداد. انترنت– الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download/b8fe90d52b9a03db
12. السعدوني، احمد هادي عبدالواحد، 2020، دور النفقات العامة في التوزيع، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 6، جامعة بابل، انترنت– الرابط:
https://journalofbabylon.com/index.php/JUBH/article/view/3112/2367
13. العامري، أ. د سعود جايد مشكور والحلو، أ. م د عقيل حميد جابر، 2020، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية، انترنت– الرابط:
https://www.researchgate.net/profile/Saoud-Mashkour/publication/338501183_mdkhl_masr_fy_lm_almalyt_alamt/links/5e18140292851c8364c0244c/mdkhl-masr-fy-lm-almalyt-alamt.pdf
14. العركوب، أ. م. د هاشم محمد والطائي، عدي سالم علي، 2006، الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية لبلدان عربية مختارة للمدة 1980– 2002، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل. انترنت– الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download/9630ffcde7be00a0
15. العصفور، صالح، 2003، سلسلة جسر التنمية، السياسات الزراعية، السنة الثانية، العدد الواحد والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. انترنت– الرابط: http://www.arab-api.org/ar/publications.aspx

16. علي، صباح نعمة ومحمد، أسماء جاسم 2019، الانفاق الحكومي في العراق وتحقيق الأهداف الانمائية للآلفية: الواقع والتحديات، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 27.

17. عون، توفيق عباس عبد والموسوي، صفاء عبدالجبار علي، 2011، نموذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية باستخدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المستهدفة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، جامعة كربلاء. انترنت–الرابط:
https://www.iasj.net/iasj/download/87d199ae77ad58fc

رابعاً: الكتب

1. سليمان، خليل واللوزي، احمد، 2000، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
2. العلويط، أ. مها، دون تاريخ، النفقات العامة: محاضرات، جامعة الملك فيصل، انترنت– الرابط:
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl_lthny_23.pdf
3. المهايني، أ. د محمد خالد، 2013، محاضرات في المالية العامة، القيت في الدورة التحضيرية– المعهد الوطني للإدارة العامة، الرياض، انترنت– الرابط:
http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf

الملحق رقم (1) اعتمادات النفقات الحاكمة المدرجة في الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006– 2020 (أقرب مليار)

البيان / السنوات	نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	دعم المزارعين	نفقات الحج والعمرة	نفقات استيراد الطاقة الكهربائية	نفقات هيئة دعاوى حقوق الملكية (التعويضات)	نفقات استيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية	نفقات استيراد الوقود	الادوية	نفقات الانتخابات	التعداد السكاني	المجموع بالمليار 11	
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	دينار	دولار
2006	4500	300	45	450	300	245	3845	876	280	48	10889	9.275
2007	3928	0	59	378	300	207	0	729	0	130	5731	4.882
2008	6986	0	64	378	300	807	0	824	0	126	9485	8.079
2009	4200	0	22	568	181	600	0	1257	0	96	6924	5.895
2010	3500	0	0	568	101	600	0	1557	439	199	6964	5.932
2011	4000	0	0	568	101	600	0	1557	186	167	7179	6.115
2012	4000	1360	48	1100	101	600	0	1557	186	0	8952	7.625
2013	4917	1360	24	1150	100	630	0	1551	370	0	10102	8.605
2014	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
2015	2500	1782	15	563	67	590	0	1533	0	0	7050	6.005
2016	2470	1761	14	395	25	395	0	1515	0	0	6575	5.601
2017	1693	3180	0	1793	6	0	0	650	0	0	7322	6.237
2018	1500	1521	0	405	6	0	921	900	0	0	5253	4.475
2019	1500	1521	0	70	30	0	0	1500	0	51	4672	3.980
2020	948	2836	0	937	23	0	0	1303	0	140	6187	5.271
المجموع	46642	15621	291	9323	1641	5274	4766	17309	1461	957	103285	
	39.729	13.306	0.248	7.941	1.398	4.492	4.060	14.744	1.244	0.815	87.977	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، اعداد مختلفة للمدة 2006– 2020. *جمهورية العراق، الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة المالية.